

ملياراً الأصول الاتحادية حتى الربع الثالث 2023 481



«دبي»: الخليج

اطّلع صاحب السموّ الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، على الإنجازات والمبادرات المالية لحكومة دولة الإمارات لعام 2023، تضمنت إصدار مجلس الوزراء عدداً من السياسات والمبادرات والقوانين والتشريعات واعتماد اتفاقيات دولية ضمن 151 قراراً ذا صلة بالقطاع المالي. وقال سموّ الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، النائب الأول لحاكم دبي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية «شكلت السياسات والاستراتيجيات والبرامج التي طبّقت في القطاع المالي اتحادياً، وفق رؤية صاحب السموّ الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، وتوجيهات صاحب السموّ الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، داعماً قوياً لسائر القطاعات التنموية بالدولة، وخطتها التطويرية، وبما يدعم مستهدفات تعزيز كفاءة واستدامة الموارد في الحكومة الاتحادية».

وأضاف «حلول دولة الإمارات في المركز الأول عالمياً في 4 مؤشرات دولية للتنافسية في القطاع المالي، وفي المركز الثالث في مؤشر إجمالي الدين الحكومي العام، ضمن الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2023، يؤكد نجاح السياسات

المالية الوطنية التي تم تطبيقها، ويعكس آفاق التطوير والتحديث المستمرين، والفرص الواعدة التي تتمتع بها المؤسسات المالية والاقتصادية والاستثمارية التي تسعى للاستفادة من البيئة المالية المتطورة التي ترسخها إطار تشريعي مرن وبنية تحتية رقمية متقدمة».

وقال «تواصل وزارة المالية خلال المرحلة المقبلة دعمها لتعزيز الأداء الاقتصادي، وفق وثيقة المبادئ الاقتصادية لدولة الإمارات، التي تعد بمثابة خارطة طريق تحدد ملامح ومرتكزات أداء كافة الجهات الاتحادية، بإعداد التشريعات والقوانين والسياسات والأطر اللازمة لحماية استقرار أنظمة الدولة المالية، وضمان استدامة تطورها، وتمتعها بمعايير عالمية عالية في الكفاءة والأمان، تعزز ثقة المستثمرين على كافة المستويات، بالتطوير والتحديث المستمرين لها، وفي إطار ترسيخ دور المنظومة المالية الاتحادية في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في دولة الإمارات».

الأولى عالمياً في 4 مؤشرات

وأسهمت السياسة المالية للحكومة، والجهود المبذولة في هذا القطاع، في تبوؤ دولة الإمارات المركز الأول عالمياً في 4 مؤشرات دولية للتنافسية، حيث جاءت في المركز الأول بمؤشر قلة التبذير في الإنفاق الحكومي، ضمن تقرير مؤشر الازدهار في عام 2023. وفي المركز الأول في مؤشر توازن ميزانية الحكومة والنتائج المحلي الإجمالي. وفي المركز الأول في مؤشر قدرة سياسة الحكومة على التكيف، ضمن الكتاب السنوي للتنافسية 2023. كما حلت في المركز الأول في مؤشر درجة الانفتاح المالي، ضمن تقرير تنمية السياحة والسفر 2023 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي. وفي المركز الثالث في مؤشر إجمالي الدين الحكومي العام، ضمن الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2023.

تشريعات تعزز المالية العامة

وتضمنت مخرجات القرارات التي اعتمدها مجلس الوزراء في القطاع المالي خلال عام 2023، 15 قانوناً اتحادياً، و62 قراراً تنظيمياً لتعزيز كفاءة وفعالية إدارة المركز المالي والتدفقات النقدية في الحكومة الاتحادية، و8 اتفاقات دولية، و9 مشاريع ومبادرات وطنية مالية رئيسية، وشملت أهم المشاريع والمبادرات الوطنية التي قدمتها وزارة المالية لتعزيز المالية العامة عام 2023، خطة استدامة الميزانية الحكومية الاتحادية، وهيكله الصكوك الإسلامية، ومشروع الفوترة الإلكترونية، وتحديث استراتيجية الدين العام للحكومة الاتحادية 2021-2023، وقواعد تكوين وإدارة الحساب الاحتياطي النقدي العام للحكومة الاتحادية، وإعادة هيكلة رسم حق الامتياز الاتحادي على شركات قطاع الاتصالات في الدولة، وإنشاء قاعدة بيانات الأصول العقارية بما يقارب 62 مليار درهم، وتطوير سلاسل الإمداد والتطوير في الحكومة الاتحادية، ومشروع دعم هيئة الاتحاد الجمركي الخليجي.

كما شملت القرارات التنظيمية التي اعتمدها مجلس الوزراء خلال 2023، 10 قرارات لتنظيم الشؤون الضريبية في الدولة، و17 قراراً متعلقاً بتنظيم الخدمات والرسوم الحكومية، و6 قرارات متعلقة بسياسات مالية أخرى



اتفاقيات دولية 8

واستمرت حكومة الإمارات في تعزيز تنافسية الدولة وترسيخ علاقاتها الدولية خلال عام 2023، حيث وقعت وصادقت خلاله على 8 اتفاقيات دولية مختلفة شملت 4 اتفاقيات دولية بشأن تشجيع وحماية الاستثمار مع جمهورية كوت ديفوار، وجمهورية موزمبيق، وباربادوس، وجمهورية غويانا التعاونية. و4 اتفاقيات دولية بشأن تجنّب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل، مع جمهورية كوت ديفوار، وجمهورية التشيك،

وجمهورية تنزانيا، وجمهورية غويانا التعاونية، ليصل الإجمالي إلى 147 اتفاقية، و 112 اتفاقية دولية لتشجيع وحماية الاستثمار.

شراكة استراتيجية مع المجتمع الدولي

وتعمل وزارة المالية على الاستعدادات اللازمة لاستضافة الدولة للاجتماع السنوي لمجلس محافظي البنك الأوروبي، لإعادة الإعمار والتنمية ومنتدى الأعمال في عام 2026، لترسيخ مكانة الدولة وجهةً جاذبةً ومستدامةً للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومحوراً رئيساً على خريطة الاستثمار العالمي.

ونجحت حكومة الإمارات في قياس المركز المالي لها في 2023 بتطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي، وفقاً لمتطلبات حيث وصل إجمالي قيمة الأصول الاتحادية حتى الربع الثالث من «IPSAS» معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام العام إلى 481.5 مليار درهم. كما استمرت في شراكاتها الاستراتيجية الفاعلة مع مؤسسات المجتمع الدولي، حيث شاركت في الصندوق الاستئماني للنمو والحدّ من الفقر، والصندوق الاستئماني للصلاية والاستدامة التابعين لصندوق النقد الدولي، وأسهمت في التجديد الـ 12 لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية "إيفاد"، من 2025-2027.